

Distr.: General
30 November 2010
Arabic
Original: English



التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٠٢ (٢٠٠٩)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وطلب إلى مواصلة إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ القرار. وطلب إلى المجلس أيضاً أن أقوم، بعد إجراء مشاورات مع حكومة بوروندي، بتقديم توصيات عن التغييرات التي يلزم إدخالها على توجه وتكوين وجود مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، تتضمن إطاراً زمنياً للتحويل إلى وجود يركز بقدر أكبر على التنمية. ويعرض التقرير تحديث لآخر التطورات الرئيسية التي استجذت في بوروندي منذ صدور تقريره الأخير (S/2009/611) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ويوجز اقتراحاتي المتعلقة بولاية وهيكل ذلك الوجود في مرحلة ما بعد المكتب.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - هيمنت الانتخابات العامة والتطورات الأخرى المتصلة بها على النشاط السياسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، حددت اللجنة الانتخابية الوطنية جدولاً زمنياً انتخابياً تُجرى بموجبه خمسة انتخابات على مدى فترة خمسة أشهر في عام ٢٠١٠: الانتخابات البلدية (٢٤ أيار/مايو)؛ الانتخابات الرئاسية (٢٨ حزيران/يونيه)؛ انتخابات الجمعية الوطنية (٢٣ تموز/يوليه)؛ انتخابات مجلس الشيوخ (٢٨ تموز/يوليه)؛ الانتخابات المحلية (٧ أيلول/سبتمبر). وأُجريت عملية تسجيل الناخبين في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير وسُجل خلالها ٥٩٦ ٥٤١ ناخباً من السكان المقدر عددهم بنحو ٥٧٤ ٥٩ ٨ نسمة.



٣ - ورغم وقوع أعمال عنف خلال الجزء الأخير من عام ٢٠٠٩ بين مجموعات من الشباب ذات الانتماء السياسي - وبخاصة قوات التحرير الوطنية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، فإن الحالة الأمنية ظلت هادئة نسبياً في مرحلة ما قبل الانتخابات البلدية، باستثناء أحداث متفرقة. وفي أثناء ذلك، واصلت الآليتان الشائيتان اللتان أنشئتتا في عام ٢٠٠٩ دعماً للانتخابات، وهما اللجنة الاستراتيجية الاستشارية، ولجنة التنسيق التقنية، الاضطلاع بأنشطتهما التي شملت تشجيع الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية. وقدمت الأمم المتحدة الدعم لحملة توزيع بطاقات هوية مجانية وتقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت فرقة عمل تابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بهدف رصد أعمال التحضير للانتخابات ووضع خطط طوارئ لوجستية.

٤ - وبلغت ميزانية الانتخابات ٤٦,٥ مليون دولار وتم إنشاء صندوق مشترك للتبرعات يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارته. وقدمت الحكومة مبلغ ٧,٩ ملايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البلدان والكيانات التالية دعماً مالياً لتنظيم الانتخابات: أستراليا، وألمانيا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وكندا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق بناء السلام.

٥ - وتأخر تنظيم الانتخابات البلدية لفترة وجيزة، إذ أجريت في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠ بعد أن كان مقرراً إجراؤها في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، وذلك بسبب نقص في بطاقات الاقتراع وحالات التأخر في نشر مواد انتخابية ذات طابع حساس. واستجابة لذلك، يسر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي نقل وتوزيع بطاقات الاقتراع ومواد انتخابية أخرى في مختلف أنحاء البلد.

٦ - وشارك ٢٤ حزبا سياسيا في الانتخابات البلدية، لم يسجل منها مرشحين في جميع الكوميونات، البالغ عددها ١٢٩ كميون إلا خمسة أحزاب. وعلى الصعيد الوطني، حصل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية على ٦٤ في المائة من الأصوات، وقوات التحرير الوطنية على ١٤ في المائة؛ واتحاد التقدم الوطني على ٦ في المائة؛ وساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، على ٥ في المائة، وحركة التضامن والديمقراطية على أربعة في المائة، بينما حصل الاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية - زيغاميانغا، على ٢ في المائة. وحصلت الأحزاب السياسية الـ ١٨ الأخرى والمرشحين المستقلين مجتمعين على أقل من أربعة في المائة من الأصوات المتبقية.

٧ - ورفضت مجموعة مؤلفة من ١٢ حزبا معارضا، منها قوات التحرير الوطنية، وساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وحركة التضامن والديمقراطية، والاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية، نتائج الانتخابات البلدية، مدعية حدوث حالات تزوير ومخالفات على نطاق واسع. وأعربت المجموعة كذلك عن شكها في حياد اللجنة الوطنية الانتخابية ودعت إلى إعادة إجراء الانتخابات البلدية. بيد أن المراقبين الوطنيين والدوليين أعلنوا أن الانتخابات أجريت وفقا للمعايير الدولية. وأشاروا إلى أن أي تجاوزات قد تكون لوحظت خلال تلك الانتخابات لا ترقى إلى مستوى الطعن في مصداقية نتائج تلك الانتخابات.

٨ - وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، سحبت قوات التحرير الوطنية، وساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وحركة التضامن والديمقراطية، والاتحاد من أجل الديمقراطية - زيجاميانغا، مرشحي كل منها من الانتخابات الرئاسية، وحذا حذوها حزب اتحاد التقدم الوطني في ٤ حزيران/يونيه. وفي ٧ حزيران/يونيه، أضفت الأحزاب السياسية الـ ١٢ الصبغة الرسمية على ائتلافها، التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري، الذي حث في وقت لاحق، أعضاء المنتخبين للمجالس البلدية على عدم شغل مقاعدهم فيها. وعلاوة على ذلك، اتهم التحالف المجتمع الدولي بالانحياز للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، بسبب اعتراف المجتمع الدولي بنتائج الانتخابات البلدية.

٩ - وخلال زيارتي إلى بوروندي في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، حذرت بقوة من اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف لحل النزاعات السياسية، وشجعت جميع الأطراف على مواصلة الحوار فيما بينها. وناشدت الأطراف التي تطعن في نتائج الانتخابات البلدية أن تبلغ ما لديها من تحفظات عن طريق الآليات وسبل الانتصاف القانونية الوطنية القائمة. وعلى مدى تلك الفترة، عمل ممثلي التنفيذ بنشاط، جنبا إلى جنب مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، على تشجيع أطراف المعارضة على استئناف مشاركتها في العملية الانتخابية.

١٠ - وفي أعقاب انتشار شائعات عن قرب اعتقال رئيس قوات التحرير الوطنية أغاثون رواسا، احتشد نحو ٢٠٠ شاب من التابعين لتلك القوات حول مقر إقامته في ١٦ حزيران/يونيه. ونشبت بعد ذلك اشتباكات أسفرت بين مؤيديه والشرطة الوطنية البوروندية عن إصابة ما لا يقل عن ١٣ شخصا، من بينهم ٩ ضباط شرطة. وألقت الشرطة القبض على ٣٠ شخصا على الأقل واحتجزتهم بتهمة المشاركة في عمل من أعمال العصيان. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، اختفى السيد رواسا من مقر إقامته ولا يزال مكان وجوده مجهولا.

وقد زعم السيد رواسا في مراسلة وجهها لاحقا إلى وسائط الإعلام، أن ما دفعه إلى اتخاذ قرار بالهروب هو سلسلة من التهديدات وجهها مسؤولون حكوميون يتوعدونه فيها بتجريمه. وقد هرب أيضا من البلد زعماء آخرون بارزون في المعارضة وعزوا ذلك إلى أنهم يخشون التعرض للاضطهاد السياسي، بمن فيهم باسكالين كامبيانو عن الاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية - زيغاميانغا، ورئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، ليونارد نياغوما، ورئيسة حزب التحالف الديمقراطي من أجل التجديد، أليس نزاموكوندا، ورئيس حركة التضامن والديمقراطية، ألكسيس سيندوهيج.

١١ - وأجريت الانتخابات الرئاسية في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وإن كان حزب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري قد قاطعها. وأعيد انتخاب المرشح الوحيد، الرئيس الحالي، بنسبة ٩١ في المائة من الأصوات. وأعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أن نسبة إقبال الناخبين على التصويت قد بلغت ٧٦ في المائة مقابل ٩١ في المائة في الانتخابات البلدية. وأثنى مراقبون دوليون على اللجنة على إدارتها للانتخابات الرئاسية. إلا أنهم أعربوا عن استيائهم إزاء الأجواء السياسية التي أُجريت في ظلها تلك الانتخابات، بما في ذلك مقاطعة المعارضة لها، وحظر أي حملة سياسية ضد أي مرشح وحيد، ووقوع عدة أعمال عنف قبل الحملة وبعدها، فضلا عن العديد من الاعتقالات التي تعرض لها أعضاء من الأحزاب السياسية المعارضة.

١٢ - وأجريت انتخابات الجمعية الوطنية في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠. واستمر أعضاء التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري في مقاطعتها على الرغم من أن المجتمع الدولي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بذلا مساع حثيثة لتشجيعهم على المشاركة فيها. وشملت الأحزاب المشاركة في تلك الانتخابات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، واتحاد التقدم الوطني، والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوري، وائتلاف من ١٠ أحزاب وهو تحالف من أجل انتخابات حرة وسلمية وشفافة. وأعلن أن نسبة إقبال الناخبين على التصويت بلغت ٦٦ في المائة حصل فيها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، على ٨١ مقعدا بينما حصل كل من اتحاد التقدم الوطني على ١٧ مقعدا والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوري على ٥ مقاعد. واعتبر المراقبون الدوليون الانتخابات سلمية ومحكمة التنظيم وإن كانوا قد أعربوا عن أسفهم لإلقاء القبض على عدد من أعضاء أحزاب المعارضة وإحجام اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن اتخاذ تدابير لتعزيز شفافية العملية الانتخابية.

١٣ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، شرعت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في إجراء الانتخابات غير المباشرة لمجلس الشيوخ من أعضاء المجالس البلدية، غير أنه نظرا لاستمرار مقاطعة حزب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري لتلك الانتخابات فقد رفض الأعضاء التابعون له شغل مقاعدهم في المجالس البلدية. وكان المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، واتحاد التقدم الوطني، الحزبين الوحيدين اللذين شاركوا في تلك الانتخابات، وقد حصل الأول على ٣٢ مقعدا من أصل ٣٤ مقعدا، فعزز بذلك أغليته التي يتمتع بها في جميع مؤسسات الدولة المنتخبة. وفي ٢٩ تموز/يوليه، أكد الرئيس، بيبير نكورونزيزا، تعيينات مديري المجالس البلدية لما عدده ١٠٥ كوميونات انتخبهم مجالسهم من أصل ١٢٩ كومونا على الصعيد الوطني. وقد أعاق قيام حزب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري بمقاطعة المجالس البلدية، انتخاب إداري مجالس الكوميونات التي فازت بها أحزاب المعارضة. وفي وقت لاحق، شغل المسؤولون المعارضون المنتخبون الذين تحدوا دعوة حزب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري إلى المقاطعة أو بمرشحين آخرين مدرجين على نفس قوائم المجالس البلدية. وتم حتى الآن تشكيل ١٢٧ من أصل ١٢٩ من مكاتب المجالس البلدية. واحتتمت الدورة الانتخابية في أيلول/سبتمبر بإجراء الانتخابات المحلية التي اعتبرها المراقبون انتخابات سلمية ومحكمة التنظيم. وأسفرت الانتخابات عن مؤسسات لا تزال تحترم التوازن السياسي بين الفئات العرقية المتوخى وصولها إلى الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ على النحو المتوخى في الدستور.

١٤ - وفي ١ آب/أغسطس، نظم بعض الأعضاء السابقين في قوات التحرير الوطنية الذين طُردوا مؤخرا، اجتماعا استثنائيا لإعادة انتخاب أعضاء الهيئة التنفيذية للحزب، وأبرزهم رئيسه أغاثون رواسا، زاعمين تقصيره المقصود في الاضطلاع بمهام وظيفته. وقد أقر وزير الداخلية البوروندي بنتيجة ذلك الاجتماع. إلا أن عددا من قادة قوات التحرير الوطنية اعتبروا أن عقد ذلك الاجتماع لا يتماشى والقواعد والأنظمة الداخلية للحزب.

١٥ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، جرى تنصيب الرئيس نكورونزيزا لولاية ثانية. وقد أعلن في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تنصيبه عن أولويات حكومته الجديدة التي تشمل فيما تشمل مكافحة الفساد وتوطيد الأمن وتعزيز المصالحة الوطنية، بطرق منها إقامة العدالة الانتقالية واستيعاب جميع الأحزاب السياسية. وفي اليوم التالي وعملا بأحكام الدستور، رشح الرئيس، حكومة جديدة تمثل تشكيلة الجمعية الوطنية، مؤلفة من ٢١ وزيرا: ١٤ وزيرا من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، و ٣ وزراء من اتحاد التقدم الوطني، ووزير واحد من الجبهة البوروندي من أجل الديمقراطية - نياكوري، وثلاثة أعضاء من المجتمع المدني.

١٦ - وقام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو بزيارة إلى بوروندي في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وخلال اجتماعه مع الرئيس انكرونزيزا، أبلغه رسائل تشجع على الأخذ بالشمولية وتوفير حيز سياسي مستمر لأحزاب المعارضة غير الممثلة في الجمعية الوطنية من أجل الدفع بعجلة المصالحة الوطنية.

باء - الحالة الأمنية

١٧ - ما زالت الحالة الأمنية مبعثاً للقلق رغم استقرارها النسبي خلال الفترة قيد الاستعراض. فلقد ظل معدل الأنشطة الإجرامية عالياً، مما يشمل أعمال السطو المسلح والقتل والعنف الجنسي. وتُعزى تلك الأعمال بشكل رئيسي إلى تداول الأسلحة على نطاق واسع والمنازعات على الأراضي والحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

١٨ - وخلال الفترة الانتخابية، انتشرت قوات الأمن على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. وتزايد إلى حد ما العنف المتصل بالانتخابات خلال الحملة الانتخابية. كما تزايدت إلى حد كبير الهجمات بالقنابل اليدوية في الأماكن العامة عقب الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات المحلية، وبلغ عدد الهجمات بالقنابل اليدوية في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، ١٠٦ هجمات أسفرت عن وقوع ١١ قتيلاً وإصابة ٦٣ شخصاً بجراح.

١٩ - ولوحظ أيضاً حدوث زيادة في انعدام الأمن بالقرب من غابات كيبيرا وروكوكو، كان أبرزها الهجوم الذي شُن في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على عمال مزرعة لقصب السكر، وأسفر عن مقتل ٧ أشخاص وجرح ما لا يقل عن ١٥ آخرين. ووصفت السلطات الجناة المزعومين بأنهم من قطاع الطرق المسلحين، وعملت، رداً على ذلك، على تعزيز وجود الشرطة والوجود العسكري. لكن بعض المصادر الإعلامية أشارت إلى احتمال ظهور حركة تمرد مجدداً.

٢٠ - وخلال الفترة قيد النظر، واجه كل من الجيش الوطني وقوات الدفاع الوطني بعض التمرد الداخلي في صفوف الضباط والجنود بشأن تطلعات متعلقة بالسكن والرواتب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠، اعتقل عدد من ضباط وجنود الجيش بتهمة التحريض على التمرد والمشاركة فيه.

٢١ - وما زالت بوروندي خاضعة للمرحلة الثانية من خطة الحماية الأمنية، باستثناء مقاطعتي سيبيتوكي وبوبانزا الخاضعتين للمرحلة الثالثة من خطة الحماية الأمنية. وفي الفترة الممتدة بين شهري نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٠، رجعت ١٨ مركبة تابعة للأمم المتحدة وألقيت قبلة مولوتوف على مركبة أخرى من مركباتها. وأسفرت تلك الهجمات

عن إصابة ثلاثة موظفين بجراح طفيفة ووقوع أضرار في المركبات. وفي حين أن مرتكبي هذه الهجمات لم يعرفوا بعد، فإن عدداً من المراقبين يعزونها إلى بعض الموظفين السابقين في مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الذين يواصلون تنظيم المظاهرات مطالبين بتعويضات مالية عما يعتبرونه إنهاء غير مشروع لعقودهم. وفي أعقاب التفجيرات التي نفذتها حركة الشباب في كمبالا في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠ وتهديدها في وقت لاحق بشن هجمات مماثلة في بوروندي، عملت السلطات على تشديد التدابير الأمنية في جميع أنحاء البلد.

جيم - الجوانب الإقليمية

٢٢ - خلال السنة الماضية، واصلت بوروندي جهود الاندماج في جماعة شرق أفريقيا. وأنشئ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ اتحاد جمركي مكتمل يرمي إلى إزالة التعريفات الجمركية الداخلية بين الدول الأعضاء في الجماعة. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، صدقت بوروندي على بروتوكول السوق المشتركة للجماعة الذي ينص على حرية حركة العمالة والسلع والخدمات ورأس المال والحق في إنشاء الأنشطة الاقتصادية. وبدأ نفاذ البروتوكول في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٢٣ - ودعماً للتحول الديمقراطي في بوروندي، عملت منظمات إقليمية عدة، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، على نشر مراقبين للانتخابات في بوروندي خلال العملية الانتخابية. وفي حزيران/يونيه، قام وزراء خارجية البلدان الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا بزيارة إلى بوروندي وأجروا مناقشات مع أعضاء تحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي لتشجيعهم على الانضمام مجدداً إلى العملية الانتخابية. وفي ٣ شباط/فبراير، خلال مؤتمر القمة العادي الرابع عشر للاتحاد الأفريقي، انتخب المجلس التنفيذي لبوروندي كواحدة من الدول الأعضاء الجديدة الـ ١٥ في مجلس السلام والأمن التابع له.

ثالثاً - الأنشطة ذات الصلة بلجنة بناء السلام

٢٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت لجنة بناء السلام رصد الحالة في بوروندي عن كثب. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، قام الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام بول سيغر بزيارة إلى بوروندي لمناقشة مشاركة اللجنة مع الحكومة والجهات المعنية الأخرى في مرحلة ما بعد الانتخابات.

٢٥ - وحددت المجالات الرئيسية ذات الأولوية التالية للمشاركة إلى جانب الجهات المعنية البورونديّة: (أ) الدروس المستفادة من العملية الانتخابية؛ (ب) التحديات الناجمة عن قيام أغلبية أحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات؛ (ج) الأولويات المتبقية لبناء السلام؛ (د) استعراض الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي والدور المستقبلي للجنة؛ (هـ) وضع ورقة استراتيجية ثانية للحد من الفقر، مراعية لظروف التراجع وموجهة نحو بناء السلام؛ (و) تعبئة الموارد.

٢٦ - وقادت الأمانة العامة المساعدة لدعم بناء السلام ورئيسة مكتب دعم بناء السلام، جودي شينغ - هوبكتر، بعثة إلى بوروندي في الفترة من ١١ إلى ١٥ آب/أغسطس، لإجراء مناقشات مع السلطات الوطنية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الفرص المتاحة أمام تقديم الدعم في فترة ما بعد الانتخابات. كما قيّمت البعثة التقدم المحرز في برنامج بناء السلام ودور لجنة بناء السلام في بوروندي في سياق استعراض شامل لهيكل بناء السلام. وأكدت السيدة شينغ - هوبكتر مجددا التزام الأمم المتحدة بدعم المبادرات الجديدة لبناء السلام وتعبئة الموارد من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على نحو مستدام للأشخاص المتأثرين بالتراجع. وفي هذا الصدد، وافقت على أن توصي بتمويل برنامج جديد لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي أُعيدَ بالاشتراك مع الأمم المتحدة والحكومة.

٢٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نُفذ تقييم خارجي للمشاريع التي بمولها صندوق بناء السلام في بوروندي تمهيدا لتقديم توصيات من أجل تحقيق استدامة النتائج واستخلاص الدروس ذات الصلة لبوروندي وبلدان أخرى. وخلص التقييم إلى أن الصندوق يستخدم في بوروندي لتمويل عدة مشاريع ابتكارية لبناء السلام تهدف إلى تعزيز الحوار السياسي وإصلاح قطاع الأمن والتعامل مع النزاعات على الأراضي المتصلة باللاجئين العائدين، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وإنشاء آليات العدالة الانتقالية. وقد أسهم الصندوق في حفز التمويل من الجهات المانحة الأخرى وفي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ولاية مجلس الأمن.

رابعاً - تحديات توطيد السلام

ألف - الحكم الديمقراطي

٢٨ - نظّم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بالتعاون مع وزارة الخدمات العامة، حلقات عمل لتوعية كبار مسؤولي الدولة بمدونة قواعد سلوك موظفي الخدمة المدنية

وموظفي الدولة خلال الانتخابات. كما دعم المكتب إنشاء المنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية وجدد قاعة المؤتمرات التابعة له في أيار/مايو ٢٠١٠ ووفر معدات لمكتبه. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أعلن تحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي عن انسحابه من المنتدى الدائم، مشيراً، في جملة أمور، إلى انعدام الحوار بين الأحزاب السياسية.

٢٩ - كما نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي حلقات عمل لإذكاء الوعي بين كبار مسؤولي الدولة بشأن اللامركزية وأسهم في بناء قدرات أعضاء البرلمان. وعلاوة على ذلك، دعم المكتب تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير المعدات وتنظيم بعثة دراسية لأعضائه إلى كندا.

٣٠ - ويجري مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي تقييمات أولية بشأن إنشاء البرنامج الوطني للإصلاح الإداري. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم، المكتب بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعاً لتحديث قاعدة بيانات منظمات المجتمع المدني التي تؤولها وزارة الداخلية.

باء - شؤون الإعلام

٣١ - استعداداً للانتخابات، بدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي دورات للتدريب وبناء القدرات لمنفعة الصحفيين ووسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية، تتناول جمع المعلومات وتجهيزها، والتغطية الإعلامية للانتخابات، والتحليل السياسي، وتقنيات إجراء المقابلات، ودور وسائل الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان خلال الانتخابات. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، يسرّ المكتب توقيع مدونة قواعد سلوك لوسائل الإعلام لرصد وتغطية العملية الانتخابية في إطار خطة العمل المشتركة لدعم وسائل الإعلام. وعملت الآلية على مواءمة الدعم المقدم إلى المنظمات الإعلامية التي غطت العملية الانتخابية. كما قدم المكتب المساعدة إلى الهيئة التنظيمية لوسائل الإعلام، مرصد الصحافة البوروندية (Observatoire de la Presse du Burundi) لتعزيز قدراتها خلال الفترة الانتخابية. وعلاوة على ذلك، دعم المكتب الحملة الإعلامية التي أطلقتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والرامية إلى تشجيع المشاركة في الانتخابات وتعزيز المناخ السلمي.

٣٢ - وفي إطار خطة العمل المشتركة لدعم وسائل الإعلام، أجرى "تآزر وسائل الإعلام"، وهو تحالف مخصص لوسائل الإعلام يضم ١٨ منظمة إعلامية للإذاعة والتلفزيون والطباعة، ويشارك فيه أكثر من ٢٠٠ صحفي، تغطية واسعة للحملات الانتخابية واستطلاعات الرأي، مع عرض المستجذبات في الوقت المناسب وتقديم معلومات محايدة. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٠، منح مكتب الأمم المتحدة المتكامل في

بوروندي، بالتعاون مع المجلس الوطني للاتصالات، جوائز إلى كل من صحيفة Iwacu، و "الإذاعة الرسمية الأفريقية" (Radio Publique Africaine)، والتلفزيون الوطني البوروندي (Television Nationale du Burundi)، على التوالي، عن تقديم أفضل واسطة إعلام مطبوعة، وأفضل إنتاج إذاعي وأفضل إنتاج تلفزيوني بشأن موضوع العنف ضد المرأة، وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة.

جيم - إصلاح قطاع الأمن

٣٣ - نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في سلسلة من الدورات التدريبية الرامية إلى تعزيز التأهيل المهني لقوات الأمن. وركزت الدورات التدريبية المخصصة للشرطة والقوات العسكرية على المدونة الوطنية لقواعد السلوك والعدالة العسكرية ومنع العنف الجنسي والعنف الجنساني، فضلاً عن مكافحة الشعب. كما أُحرز تقدم كبير في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن. وأسهم المكتب بالتعاون مع حكومة ألمانيا في إنشاء شبكة وطنية للشرطة النسائية سعياً إلى تشجيع مشاركة أكثر فعالية لموظفات الشرطة في تنفيذ مهام الشرطة. وقدم المكتب الدعم أيضاً إلى حملة نظمته قوات الدفاع الوطني لتعيين موظفين من الإناث، ووفر التدريب لـ ٧٠ موظفة شرطة من المقاتلات السابقات في قوات التحرير الوطنية اللواتي أُدمجن حديثاً.

٣٤ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، وفر صندوق بناء السلام التمويل لإنشاء قوة شرطة أهلية. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، ٥ ٠٠٠ زي لعناصر الشرطة الوطنية البوروندية. وخلال الفترة نفسها، قدم المكتب أماكن عمل ومعدات الاتصالات إلى الشرطة الوطنية البوروندية لدعم إنشاء مراكز اتصال في مراكز الشرطة على نطاق البلد بهدف تعزيز الأمن.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٥ - سُجل تقدم مطرد في إعادة إدماج المقاتلين السابقين. في إطار مشروع التسريح العاجل وإعادة الإدماج المؤقت الذي يدعمه البنك الدولي، أكملت الحكومة، في أيار/مايو ٢٠١٠، دفع القسط الأخير من مساعدات إعادة الإدماج المقدمة إلى ٦ ٥٠٤ أفراد من المسرحين من قوات التحرير الوطنية أو المقاتلين المنشقين عنها، داخل مجتمعاتهم. وفي إطار برنامج إنعاش المجتمع المحلي الذي يشترك في تمويله صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعمل نحو ٣ ٧٨١ من البالغين المرتبطين سابقاً بمقاتلي قوات التحرير الوطنية في

مشاريع كثيفة العمالة في مجال الهياكل الأساسية تُجرى حاليا في مقاطعات سيبيتوكي وبوبانزا وبوجومبورا الريفية.

الأسلحة الصغيرة

٣٦ - في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أطلقت اللجنة الوطنية المعنية بترع سلاح المدنيين ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حملة مدتها أربعة أشهر لتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واستفادت هذه الحملة من الحملة الوطنية لترع سلاح المدنيين التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأسفرت عن جمع الأسلحة النارية والقنابل اليدوية والذخائر المتفجرة والذخيرة على نطاق واسع. ودعم المكتب اللجنة وفريق إبطال الذخائر المتفجرة خلال العملية بأكملها. وحتى الآن، جرى تدمير نحو ٩ ١٤٢ قنبلة يدوية، و ٣٦ قنبلة، و ١٠٦ ألغام، و ٣٧٨ قذيفة هاون، و ٧٩ صاروخا.

٣٧ - وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أنجز فريق مشترك بين قوات الدفاع الوطنية والشرطة الوطنية البوروندية، تحت تنسيق وقيادة اللجنة الوطنية المعنية بترع سلاح المدنيين، عملية تسجيل ووسم ٧ ٥٠٠ قطعة سلاح من أسلحة الشرطة الوطنية البوروندية في مقاطعات بلدية بوجومبورا وبوبانزا وسيبيتوكي. ودعم صندوق بناء السلام هذا البرنامج، وإذا سمحت الموارد الإضافية، سيجري التوسع في تنفيذ البرنامج في المقاطعات المتبقية وعددها ١٤ مقاطعة، وسيشمل أيضا الأسلحة الخاصة بقوات الدفاع الوطنية.

دال - حقوق الإنسان

٣٨ - حدثت خلال السنة الماضية زيادة كبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان. وطوال الفترة الانتخابية بوجه خاص، لاحظ المكتب القيود الشديدة المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وكذلك حدوث انتهاكات لحق الأفراد في الحرية والأمن. وغداة الانتخابات، استمر حبس أعضاء الأحزاب المعارضة. كما زادت ممارسات قمع الصحفيين. وجرت اعتقالات أثناء الانتخابات بتهم تتراوح بين تهديد أمن الدولة وحيازة أسلحة بصورة غير مشروعة، ومؤخرا بتهمة الاشتراك في عصيان مسلح. ومنذ إجراء الانتخابات البلدية في ٢٤ أيار/مايو، أبلغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عن اعتقال قوات الأمن و/أو المخابرات ما مجموعه ٣٦٥ معتقلا لدوافع سياسية ويعتقد أنه أطلق سراح ١٥٢ شخصا، بينما بقي ٢١٣ شخصا رهن الاحتجاز. وجرت غالبية الاعتقالات دون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المكتب زيادة عدد حالات القتل خارج نطاق القضاء و/أو القتل لدوافع سياسية، من ٢٧ حالة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٩ حالة سُجلت حتى الآن في عام ٢٠١٠. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عُثر على ١٨ جثة في نهر روسيزي، بينها ٣ جثث كانت مقطوعة الرأس واثنان أخريان مصابتان بأعيرة نارية. وكانت ٤ جثث من الـ ١٨ ترتدي الزي العسكري. وصدرت ادعاءات باحتمال تورط الشرطة، وشكلت الحكومة لجنة مستقلة للتحقيق. وبينما لم يُبلغ عن حالات تعذيب في عام ٢٠٠٩، فقد أكد المكتب المتكامل حتى الآن وقوع ١٨ حالة في عام ٢٠١٠.

٤٠ - ولا يزال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يمثلان تحدياً كبيراً. ففيما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، سجلت وزارة حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية ١٧٢٧ حالة اغتصاب. ومع أنه أنشئ في شباط/فبراير برنامج متكامل لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. تقوم الأمم المتحدة بالاشتراك مع الحكومة بتقديم الدعم للعناصر الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بهدف وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة هذا النوع من العنف، وتدريب الموظفين القضائيين، بما في ذلك الشرطة، وإنشاء وحدات خاصة في إطار قوة الشرطة للتعامل مع حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأت الحكومة، في إطار شراكة مع الأمم المتحدة، دراسة جدوى لإنشاء مركز متكامل رائد لمكافحة هذا النوع من العنف، وهو حالياً قيد الإنشاء.

٤١ - وواجهت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني قيوداً صارمة على حريتها في التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. ففي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، أُلقي القبض على جان كلود كافومباغو، مدير وكالة أنباء Net Press، بتهمة الخيانة في أعقاب نشر مقال شكك فيه في قدرة قوات الأمن البوروندية على التصدي لهجوم تشنه حركة الشباب. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان السيد كافومباغو لا يزال رهن الاحتجاز. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أُلقي القبض على فرانسوا نايامويا، الناطق باسم حركة التضامن والديمقراطية، للإدلاء بتصريحات بشأن تورط مسؤولين كبار في الشرطة الوطنية وفي دائرة الاستخبارات الوطنية في انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أطلق سراحه ووضع تحت المراقبة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٢ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي جهود تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين من خلال رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها بانتظام، وعقد المكتب اجتماعات إعلامية منتظمة لأعضاء السلك الدبلوماسي وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن حالة حقوق الإنسان، وتنظيم برامج، لتدريب وتوعية موظفي الدولة وجماعات الشباب.

٤٣ - وما زالت الجهود الرامية إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تواجه تحديات خطيرة. فالصيغة الأخيرة لمشروع القانون المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، التي وضعتها الحكومة، لا تمثل امتثالا تاما لمبادئ باريس المتعلقة بحالة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قدمت الحكومة مشروع القانون إلى الجمعية الوطنية التي لم تنظر فيه بعد.

هاء - إصلاح قطاع العدل

٤٤ - ما زال توطيد سيادة القانون في بوروندي يواجه تحديات عديدة، وما زال استقلال السلطة القضائية مدعاة للقلق بوجه خاص. فعملية تعيين القضاة والمدعين العامين تفتقر إلى الشفافية، إذ استمرت وزارة العدل في التعيينات دون استشارة المجلس الأعلى للقضاء "Conseil Supérieur de la Magistrature". بيد أنه من ناحية أخرى، تمثل الجهود الجارية لإنشاء مركز تدريب مهني للعاملين في السلك القضائي تطورا موضع ترحيب. وما زال أداء النظام القضائي بطيئا جدا ويتسم بالتأخير في الفصل في القضايا وعدم وجود مأمورين قضائيين، مما يؤدي بدوره إلى عدم إنفاذ قرارات المحاكم وحدوث اختناقات في النظام.

٤٥ - وأحرز تقدم أيضا في تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لخفض عدد السجناء، مما أدى إلى انخفاض في عدد المحتجزين قبل المحاكمة من ١٠ ٨٤٠ شخصا في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٩ ٥٩٨ في تموز/يوليه ٢٠١٠. وقدم المكتب المتكامل، بدعم من صندوق بناء السلام، معدات الخمس محاكم وخمسة سجون في أنحاء البلد، وقام بتدريب ١ ٢٨٩ كاتب محكمة وقاض من محاكم من بينها المحكمة العليا، في مجال إدارة المحكمة. ونشر المكتب المتكامل أيضا دليلا قضائيا للقضاة، يشمل إدارة المحكمة وإجراءاتها، فضلا عن آداب المهنة. ودعم المكتب كذلك تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن إدارة قضاء الأحداث، وترجمة مشروع قانون إجراءات العقوبات إلى اللغة المحلية وهي الكيروندي، وإنشاء مركز متكامل لضحايا العنف القائم على نوع الجنس، وقيام مكتب المدعي العام بإجراء عمليات تفتيش على مشروعية حالات الاحتجاز قبل المحاكمة، مما أدى إلى الإفراج عن ١٩٦ محتجزا قبل المحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، نشر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي دليلا قضائيا بشأن المخالفات الانتخابية، وقام بتدريب ٤٦ مدربا وطنيا قاموا بدورهم بتدريب ٥٥٤ من القضاة والمحامين وضباط الشرطة.

واو - العدالة الانتقالية

٤٦ - أُنجزت على الصعيد الوطني المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات للعدالة الانتقالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعُقدت مشاورات مع الشتات في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٠ في بلجيكا وجمهورية تنزانيا المتحدة بدعم من صندوق بناء السلام. وأُنجز التقرير عن المشاورات في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وقدم إلى الرئيس. ولم تؤكد الحكومة بعد تاريخ نشر التقرير.

زاي - حماية الأطفال

٤٧ - بعد إطلاق سراح آخر مجموعة من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، رُفعت بوروندي من قائمة البلدان التي يجري رصدها بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ومع ذلك، ونتيجة زيادة التوترات المحيطة بالدورة الانتخابية، يوجد خطر كبير يتمثل في تجنيد الأطفال والشباب. ويتطلب ذلك استمرار جهود الرصد واتخاذ إجراءات وقائية. ويقوم شركاء من المجتمع المدني بتنفيذ أنشطة لتحقيق هذه الغاية، وهم يعملون من أجل إذكاء الوعي لدى المجتمعات المحلية في إطار أنشطة فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل.

٤٨ - وأُنجزت بنجاح في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠ جهود إعادة الإدماج في المجتمع لفائدة ٦٢٦ طفلاً سبق ارتباطهم بالجماعات المسلحة. واضطلع بهذه الجهود فريق التنسيق الفني، بالتعاون مع المكتب المتكامل واليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني. ومن بين الأطفال البالغ عددهم ٦٢٦ طفلاً، عاد أكثر من ١٠٤ أطفال إلى المدرسة في مجتمعاتهم، بينما استفاد الآخرون من التدريب المهني أو الأنشطة المدرة للدخل. واستمر الإبلاغ خلال الفترة قيد الاستعراض عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال، بما في ذلك عمالة الأطفال واغتصاب الأطفال، فضلاً عن استمرار الإبلاغ خلال الفترة المستعرضة عن إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الأطفال يُسجنون مع البالغين في نفس النزانات.

حاء - الجنسية

٤٩ - دعمت الأمم المتحدة، خلال الانتخابات، العديد من البرامج والمبادرات الرامية إلى تمكين المرأة والتشجيع على مشاركتها الفعالة في العملية الانتخابية. وتشمل المبادرات المدعومة ما يلي: (أ) اعتماد قانون معزز للانتخابات ينشئ حصة قدرها ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة في المجالس البلدية؛ (ب) تشجيع تمثيل المرأة في اللجنة الانتخابية؛ (ج) رفع مستوى

الوعي بحقوق المرأة تجاه الانتخابات؛ (د) تسجيل النساء في قوائم الناخبين ومشاركتهم الفعالة في مراقبة الانتخابات؛ (هـ) تقديم الدعم لإدماج شواغل المرأة في برامج الأحزاب السياسية؛ (و) تقديم الدعم لانتخاب نساء مرشحات للجمعية الوطنية.

٥٠ - وحصلت النساء على نسبة تمثيل في الجمعية الوطنية بلغت ٣٢ في المائة بالتعيين المباشر، وهي نسبة تزيد عن نسبة تمثيلهن البالغة ٣٠ في المائة التي يشترطها الدستور. وفيما يتعلق بمجلس الشيوخ، يبلغ تمثيل المرأة الآن ٤٦ في المائة، مما يجعل بوروندي البلد الأول في أفريقيا والثاني في العالم من حيث التمثيل النسائي على هذا المستوى. وعموماً، تم انتخاب ٧٠٦ نساء، يمثلن ٣٤ في المائة من جميع المسؤولين المنتخبين. ويمثل هذا زيادة كبيرة عن نسبة ٢٣ في المائة التي تحققت بعد انتخابات عام ٢٠٠٥. وزاد أيضاً مستوى التمثيل النسائي في الحكومة من ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى ٤٢ في المائة عام ٢٠١٠، حيث تشغل ٩ نساء مناصب وزارية. وبالإضافة إلى ذلك، عملت أكثر من ١٠ ٠٠٠ امرأة مراقبات للانتخابات.

٥١ - ونظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي يوماً مفتوحاً بمشاركة ٦٠ منظمة نسائية خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد جمعت هذه المناسبة أعضاء في البرلمان ونشطاء في مجال حقوق الإنسان. وخلال اللقاء، حدد المشاركون مجالات التدخل ذات الأولوية بما في ذلك مشاركة المرأة في آليات منع النزاعات وحلها ومكافحة العنف الجنساني فضلاً عن إدراج الاحتياجات المحددة للمرأة في التأهيل المجتمعي والإغاثة الإنسانية من خلال إنشاء صندوق مشترك للتبرعات.

٥٢ - وفي الفترة بين ٢١ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أجرى ممثلي التنفيذ مشاورات مركزة مع نساء من أعضاء السلك الدبلوماسي ومنظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان من الإناث وكذلك ممثلين عن الجمعيات النسائية ومنظمات الشباب. وكان الهدف من المشاورات مناقشة السبل والوسائل اللازمة لدعم المبادرات النسائية من أجل تعزيز التسامح والتسوية السلمية للنزاعات الانتخابية. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم للمنظمات النسائية بإطلاق حملة "وشاح السلام الأبيض" تحت عنوان "أهمية المرأة لإفشاء السلام في بوروندي".

طاء - الحالة الإنسانية

٥٣ - على الرغم من حدوث تحسن طفيف في حالة الأمن الغذائي في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ نتيجة للظروف المناخية الملائمة، فإن الحالة العامة لا تزال مثيرة للقلق. ويعزى

هذا إلى عوامل دورية (تكرار التغيرات المناخية وأمراض المحاصيل) وعوامل هيكلية منها الزيادة السكانية. ومنذ بداية عام ٢٠١٠، عانت ١١ مقاطعة من أصل ١٧ مقاطعة من انعدام الأمن الغذائي، وكانت مقاطعة كيرونديو هي أكثر المقاطعات تضررا. وقامت الأمم المتحدة وشركاؤها بتوزيع البذور ومستلزمات الزراعة والمواد الغذائية على المتضررين. وتصدت الأمم المتحدة وشركاؤها أيضا لعودة ظهور أمراض من قبيل الحصبة والكوليرا من خلال حملات التطعيم.

٥٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، دعمت الأمم المتحدة الحكومة في بناء ثنائي قري متكاملة لإعادة توطين ٥ ٠٠٠ شخص من العائدين والمشردين داخليا والضعفاء من السكان. وقد بذلت تلك الجهود من خلال برنامج الأمم المتحدة المتكامل دعما للاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج. وما زال هناك ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا، وأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي موجودين في جمهورية تنزانيا المتحدة. وعاد أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ بوروندي من تنزانيا المتحدة منذ عام ٢٠٠٢. ومع استمرار العودة، ما زالت النزاعات على الأراضي والافتقار إلى المرافق الاجتماعية والاقتصادية تشكل تحديا أمام إعادة الإدماج. وفي أعقاب الاتفاق الثلاثي الموقع بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العودة الطوعية للاجئين البورونديين من جمهورية الكونغو الديمقراطية واللاجئين الكونغوليين من بوروندي، بدأت خطة إعادة توطين نحو ١٧ ٠٠٠ لاجئ بوروندي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. ووصلت القافلة الأولى التي تضم ٢٤٢ عائدا من جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٥٥ - ويمكن للاضطرابات المدنية المحتملة والكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة والفقر وانعدام الأمن الغذائي المتكرر، أن تظل ذات عواقب إنسانية كبيرة وتؤثر سلبا على جهود التنمية. ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة مراقبة الحالة وتحديث خطط الطوارئ لضمان وجود ما يكفي من التأهب والقدرة الفعالة للاستجابة في حالة التدهور المفاجئ للأوضاع. ورغم قيام بعض الشركاء الرئيسيين في مجال المساعدة الإنسانية بتقليص أنشطتهم، قطعت وكالات الأمم المتحدة التنفيذية والصليب الأحمر والشركاء الآخرين على نفسها التزاما بالحفاظ على مخزونات كافية داخل البلد للاستجابة لاحتياجات ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ شخص. وقد نشرت اليونيسيف مؤخرا قدرات إضافية للتخطيط والتنسيق في حالات الطوارئ وقامت كذلك بتعزيز برنامجها بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة العامة وحماية الطفل.

باء - الحالة الاقتصادية

٥٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت الحكومة تقييما للورقة الاستراتيجية للحد من الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٠)، التي تشير إلى نتائج متباينة من حيث النمو الاقتصادي والحد من الفقر وإيجاد بيئة عمل مواتية. ومع ذلك، يشير التقييم بوضوح إلى تحقيق نتائج إيجابية في عملية توطيد السلام. وقد بدأت عملية صياغة الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٥٧ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أطلقت بوروندي رسميا التقرير المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠. ويشير التقرير إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي حين أنه من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي وإحراز تقدم كبير بشأن الأهداف المتصلة بالصحة، سيكون من الصعب القضاء على الفقر المدقع والجوع.

٥٨ - ومن المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبوروندي بنسبة ٣,٩ في المائة هذا العام، أي زيادة عن نسبة ٣,٤ في المائة التي تحققت عام ٢٠٠٩. وسوف يظل معدل التضخم السنوي أقل من ١٠ في المائة في عام ٢٠١٠. ويتوقع أن يكون تضخم نهاية الفترة، بتأثير من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة فضلا عن الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، أشارت مناقشات جرت في أيلول/سبتمبر بين الحكومة وبعثة مشتركة للمانحين بشأن المالية العامة إلى أوجه الأداء المنخفض في مجالات الإنفاق على الفقراء، واستثمار المساعدات الإنمائية الرسمية وتحصيلها. ولاحظ الاجتماع أيضا انخفاض مستوى تحصيل الإيرادات الحكومية، وذلك بسبب القيود على تنفيذ الإصلاحات المالية المتعلقة بإدماج بوروندي في جماعة شرق أفريقيا وهبوط الواردات خلال الفترة الانتخابية. وبدأت هيئة الإيرادات البوروندية، وهي هيئة جديدة مسؤولة عن تحصيل الضرائب، العمل في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠.

خامسا - مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

٥٩ - تمشيا مع الطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ١٩٠٢ (٢٠٠٩) بأن أقدم توصيات بشأن ما قد يلزم من تغييرات بشأن توجه وتكوين وجود الأمم المتحدة في بوروندي، أوفدت بعثة تقييم استراتيجية متعدد التخصصات وبعثة تصميم تقني إلى بوروندي في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، على التوالي. واستنادا إلى الاستنتاجات التي خلصت إليها هاتان البعثتان، وبعد مشاورات مع الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الإقليمي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا،

واعترافا بالتقدم الذي أحرزته بوروندي، أقترح أن يخلف مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لفترة أولية مدتها سنة واحدة.

ألف - ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

٦٠ - تم تحديد الأولويات الاستراتيجية الثلاث التالية لمنظومة الأمم المتحدة في بوروندي على مدى السنوات الخمس المقبلة: استكمال عملية الإنعاش؛ وتحفيز النمو العادل؛ وإنشاء وتعزيز المؤسسات المسؤولة والفعالة والمتجاوبة؛ وإنشاء وتعزيز آليات فعالة من أجل الحوار والمصالحة والعدالة الانتقالية. ومن أجل تلبية تلك الأولويات واستكمال عمل فريق الأمم المتحدة القطري، أوصي بتكليف مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بمساعدة حكومة بوروندي فيما يلي، في جملة أمور:

- (أ) تقديم التحليل والمشورة من أجل إنشاء المؤسسات الرئيسية وتشغيلها وفقا للمعايير والمبادئ الدولية؛
- (ب) رصد المؤشرات الرئيسية فيما يتعلق بالديمقراطية والحوكمة؛
- (ج) تقديم المشورة السياسية للبرمجة التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء الإقليميين والدوليين والمتعددي الأطراف الرئيسيين، ولا سيما في مجالي بناء السلام والحوكمة؛
- (د) تقديم التحليل والمشورة والمساعدة في إنشاء الرقابة، وتعزيزها عند الاقتضاء، فيما يتعلق بمؤسسات حقوق الإنسان والعدالة الأساسية؛
- (هـ) إجراء الرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان بصورة مستمرة في جميع أنحاء البلد وتعزيز المجتمع المدني الوطني؛
- (و) الترويج على الصعيد السياسي لإنشاء آليات العدالة الانتقالية وفقا للمعايير الدولية، وتقديم الدعم التشغيلي لعمل هذه الهيئات؛
- (ز) إسداء المشورة في المسائل المتصلة بقطاع الأمن وسيادة القانون؛
- (ح) تقديم المشورة بشأن إصلاح الأطر القانونية ورصدها من أجل زيادة استقلال قطاع العدالة وأدائه لدوره الرقابي؛
- (ط) تقديم الدعم إلى بوروندي في رئاستها لجماعة شرق أفريقيا في عام ٢٠١١ فضلا عن تقديم المشورة بشأن قضايا التكامل الإقليمية؛

- (ي) تيسير الحوار وتشجيعه بين الأطراف الفاعلة الوطنية وتقديم الدعم للآليات من أجل المشاركة على نطاق واسع في الحياة السياسية؛
- (ك) تقديم المساعدة في تنسيق الشركاء الدوليين، وتعبئة الموارد من أجل بوروندي، والمساعدة على تعزيز النمو العادل في بوروندي.

باء - هيكل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وقوامه

- ٦١ - أوصي بأن يترأس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ممثل خاص، يعاونه في ذلك نائب ممثل خاص/منسق مقيم/ممثل مقيم/منسق شؤون إنسانية. وسيعمل مثل هذا الترتيب على تعزيز استمرارية تكامل العمل في مجالات السياسة والتنمية والإنعاش على نطاق منظومة الأمم المتحدة والقدرة على القيادة السياسية الرفيعة المستوى والدعوة فضلا عن الوظائف الاستشارية في المهام الرئيسية المتبقية لتوطيد السلام، بما في ذلك إصلاح المؤسسات المعنية بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والإعداد بنشاط في الوقت نفسه للانتقال المخطط إلى إدارة فريق الأمم المتحدة القطري الكاملة لأنشطة الأمم المتحدة.
- ٦٢ - وسيشمل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي مكتبا أماميا صغيرا لدعم ممثلي الخاص وقسمين فنيين، قسم للحكومة السياسية وقسم متكامل لحقوق الإنسان والعدالة، للتركيز على مجالات الولاية الرئيسية.
- ٦٣ - وتقدم المكاتب الميدانية الحالية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، التي تركز في الوقت الراهن على مهمة حقوق الإنسان، وجودا قيما ينبغي مواصلة تعزيزه، ولا سيما من أجل مواصلة دعم المجتمع المدني. وينبغي للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وضع خطة عمل ترمي إلى كفالة أن تكون هذه المكاتب بمثابة وجود ميداني مشترك للأمم المتحدة، بغية العودة مرة أخرى إلى قيام فريق الأمم المتحدة القطري العادي وحده بإدارة عمل الأمم المتحدة في بوروندي في نهاية المطاف. وقد يكون من المفيد استكشاف الخيارات لاستخدام هذا الوجود الميداني المشترك أساسا للخدمات المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحسين تقديم البرامج والخدمات، بما فيها ما يتعلق بخدمات الإعلام والاتصالات والأمن والخدمات الطبية التابعة للأمم المتحدة. وستستخدم الاشتراكات المقررة، لفترة سنة إلى سنتين بصورة أولية، لتغطية جزء من التكلفة حتى يتم تحديد نظم أكثر استدامة على المدى الأطول ووضعها موضع التنفيذ.
- ٦٤ - وكطلب الحكومة، من المرجح أن يكون الحجم الكلي لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي أصغر بكثير من الحجم الكلي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ومع

ذلك، ينبغي الإبقاء على ما يكفي من الخبرة والقدرة داخل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروبندي (أي في اللوجستيات والمالية) للمساعدة في إدارة تقليص حجمه وتصفيته في نهاية المطاف. ومن المهم الإشارة إلى أن التقليص التدريجي من عملية الأمم المتحدة في بوروبندي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروبندي أحدث توترا كبيرا في أوساط الموظفين الوطنيين. فإلى يومنا هذا، ما زالت مجموعة من موظفي عملية الأمم المتحدة في بوروبندي السابقين تطالب بتعويضات لأسباب مختلفة، بما في ذلك التسريح الجائر. ورغم تأكيدات الحكومة فيما يتعلق بتسوية المسألة وحوار متواصل مع ممثليها، ما زالت هذه المجموعة تقوم بمظاهرات، وتدمر ممتلكات الأمم المتحدة وتهدد بخطط موظفي الأمم المتحدة. وللحد من مخاطر رد فعل مماثل، فإنني أحث حكومة بوروبندي على العمل بصورة مباشرة مع الأمم المتحدة من أجل مساعدة الموظفين الوطنيين التابعين لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروبندي في الانتقال إما إلى القطاع العام أو إلى القطاع الخاص.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٦٥ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض بإحراز تقدم كبير في انتقال البلد من ماض يتسم بالعنف نحو مستقبل يسوده السلام والاستقرار والتنمية. وكان تحدي تنظيم خمس انتخابات متتالية (بلدية ورئاسية وتشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات محلية) تحديا كبيرا. فمن الناحية التنظيمية وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٣، واجهت سلطات بوروبندي بنجاح بمفردها هذا التحدي بالكامل، وأود أن أعرب عن امتناني للمجتمع الدولي وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على السواء على الدور الذي اضطلعت به في دعم نجاح إجراء هذه الانتخابات. ورغم الفجوة العميقة بين الجهات الفاعلة السياسية فيما يتعلق بالانتخابات، والواقع المتمثل في أن حزبا سياسيا واحدا سيطر على المشهد السياسي في السنوات الخمس المقبلة، فإن من المثير للانتباه أن أي عامل من هذين العاملين لم يؤدي إلى عودة أعمال العنف الواسعة النطاق كما كان يُخشى على نطاق واسع. وأعتقد أن بقاء المواجهة مقتصرة في الغالب على المجال السياسي يشكل شهادة على نضج الطبقة السياسية في بوروبندي، والدور الحيوي الذي اضطلع به مجتمعه المدني الذي تتزايد قوته واستقلالته، وهو قبل كل شيء، شهادة على رغبة السكان في إحلال سلام وتنمية دائمين.

٦٦ - وأرحب بتأكيد الرئيس نكورونزيزا، في كلمته الافتتاحية، على أن حكومة بلده ستفسح المجال أمام الأحزاب السياسية التي قاطعت الانتخابات. وإني أشجعه بوجه خاص على مد يد التعاون، من خلال الحوار، إلى المعارضة الخارجة عن البرلمان، بوصف ذلك ما يلزم من تدابير لضمان عدم تقويض التقدم المحرز.

٦٧ - ويشجعي التزام بوروندي الكبير بتحقيق التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، تتيح رئاستها لجماعة شرق أفريقيا فرصة كبيرة للبلد. وأكد من جديد استعداد الأمم المتحدة لأن تقدم، ما هو مطلوب من مساعدات سياسية وتقنية لضمان أن تضيف بوروندي قيمة إلى هذا المسعى وأن تحصل منه على منافع على حد سواء.

٦٨ - وأود الإعراب عن تقديري لاستكمال المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية. وأشجع الحكومة على الإسراع بنشر تقرير عن تلك المشاورات. وما زالت الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في نشر هذا التقرير. بمجرد الاتفاق على تاريخ نشره مع الحكومة. والأهم من ذلك أن الأمم المتحدة مستعدة لاستئناف الحوار مع سلطات بوروندي بشأن المسائل المتعلقة بغية التعجيل بإنشاء الآليات المقترحة بالفعل.

٦٩ - وتتسم إعادة الإدماج بصورة راسخة بأهمية حاسمة لتعزيز مستويات الأمن والاستقرار التي تحققت حتى الآن. وإني أشيد بحكومة بوروندي على إلحاقها ببرامج إعادة الإدماج آخر مجموعة من الأطفال الذين كانوا مرتبطين قبل ذلك بالجماعات المسلحة. ويسرني الانتهاء من إعادة إدماج المحاربين السابقين المسرحين وأشجع الحكومة على المشاورة لضمان استدامة النتائج. وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة في حملة نزع سلاح المدنيين الطوعي وبدء عملية وسم أسلحة الشرطة الوطنية البوروندية وتسجيلها.

٧٠ - وتقدم الحكومة مشروع قانون إلى البرلمان بشأن إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان أمر مشجع. غير أن هذا المشروع في الوقت الحاضر ليس متوافقا مع مبادئ باريس المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (انظر قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨). وإني أدعو سلطات بوروندي إلى استعراض مشروع هذا القانون لضمان التقيد التام بتلك المبادئ. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة التقنية إلى الحكومة وغيرها من المؤسسات الديمقراطية المنشأة مؤخرا بشأن هذه المسألة ومسائل أخرى لتعزيز قدرة البورونديين على توطيد السلام وتعزيز سيادة القانون في بلدهم.

٧١ - وتصريح الرئيس نكورونزيزا بأن مكافحة الفساد ستكون أولوية من أولويات حكومته الجديدة أمر مشجع للغاية. وآمل أن تتأثر حكومته في جهودها التي تستهدف مكافحة الفساد، وأن تواصل أيضا الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية والإدارية. فلا يمكن أن يدوم السلام والعدل وسيادة القانون من دون تنمية. وأرحب ببدء عملية صياغة ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية وأحث الشركاء الدوليين على مواصلة دعم جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر وفي الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٢ - وأشيد بلجنة بناء السلام لمساعدتها التي كللت بالنجاح في حشد الدعم الدولي للعملية الانتخابية ولمساهمتها الحاسمة في ميزانية الانتخابات. وأشجع كذلك اللجنة على أن تواصل دعمها لإعادة إدماج السكان المتضررين من الحرب والفئات الضعيفة الأخرى على نحو مستدام، وأن تظل ملتزمة مع حكومة بوروندي بشأن مسائل بناء السلام المعلقة المبينة في الولاية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وأن تعمل مع البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال حشد الموارد في سياق ورقات استراتيجية الحد من الفقر المقبلة.

٧٣ - ويجب ألا تُعرض بوادر التقدم الإيجابي العديدة هذه للخطر بأي عودة للعنف أو انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك تشكل الأحداث الأخيرة في المقاطعات الشمالية الغربية سببا للقلق بوجه خاص، وإني أحث بشدة سلطات بوروندي على بذل قصارها لضمان الأمن في المناطق المتضررة ومعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن.

٧٤ - وإني مرتاح لجو الحوار البناء السائد حاليا بين حكومة بوروندي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بشأن المجموعة الكاملة من المسائل المتعلقة بالتعاون فيما بيننا. ومع ذلك، يساورني قلق بالغ إزاء إشارات تدل على العودة إلى مناخ الإفلات من العقاب، وعودة ظهور أعمال التعذيب والتخويف، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات اعتقال أعضاء المعارضة، فضلا عن فرض القيود على حرية التعبير والتجمع. وأكرر ندائي بالإسراع في التحقيق في قضية مقتل نائب رئيس المنظمة غير الحكومية المحلية العاملة في مجال مكافحة الفساد المسماة مرصد مكافحة الفساد والتلاعبات الاقتصادية.

٧٥ - لقد أحرزت الحالة في بوروندي تقدما كافيا، رغم المخاوف المذكورة أعلاه. ولذا فإني أشجع المجتمع الدولي على تحويل مشاركته في هذا البلد تدريجيا من دعم عملية السلام إلى المساعدة في مجالات الإنعاش والتنمية وتوطيد الديمقراطية. وستكون السنوات الخمس المقبلة حاسمة في هذا الصدد، خصوصا بسبب الحالة السياسية والأمنية التي ما زالت شديدة التقلب في منطقة البحيرات الكبرى.

٧٦ - ولذلك، أوصي بأن يخلف مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، الذي تنتهي ولايته الحالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وجود منخفض الحجم للأمم المتحدة لدعم جهود الحكومة في توطيد الديمقراطية وتمهيد الطريق للتنمية المستدامة. وأقترح أن يوافق مجلس الأمن على إنشاء مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لفترة أولية مدتها سنة واحدة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٧٧ - وختاماً، أود الإعراب عن خالص امتناني لممثلي التنفيذي، تشارلز بيتري، ولسلفه يوسف محمود، ولجميع موظفي الأمم المتحدة على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بطريقة متكاملة بحق. كما أعرب عن امتناني للشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي يشكل التزامها الثابت ومساهماتها السخية مساعدة قيمة لبوروندي.
